

## أدب المفتي والمستفتي

238 - مسألة مكان موقوف شرط واقفه أنه لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر فيه إحدى وعشرين سنة في سبعة عقود متصلة في مجلس واحد عقد أولاً على ثلاث سنين ثم عقد عقداً ثانياً على ثلاث متصلة بانقضاء الأول وهكذا فهل تصح هذه الأجازات .

أجاب Bه يصح العقد الأول ولا يصح فيما سواه وهذا مع أن الأصح عند جماعة من الأئمة والذي أفتى به أنه تصح الأجرة من المستأجر قبل انقضاء أجارته لمدة مستقبلية متصلة بهذه الأجرة الأولى وإنما أفتيت بالإبطال ها هنا بناء على أن الأصح اتباع شروط الواقف في المنع من الزيادة على المدة التي منع من الزيادة عليها وذلك لأننا إنما صحنا العقد المستأنف مع أن مذهبنا أنه لا تجوز الأجرة على مدة مستقبلية لأن المدتين المتصلتين في العقدين في معنى المدة الواحدة في العقد الواحد وهذا بعينه يقتضي المنع في هذه الصورة فإنه يجعل ذلك بمثابة ما إذا عقد على المدتين في عقد واحد فيقع زائداً على المدة التي شرطها الواقف ومنع من الزيادة عليها والآن فمقصود الواقف المنع من مطلق كل هذه الأجرة من غير مدتين أن يقع ذلك بعقود متواصلة أو بعقد واحد وا □ أعلم .

239 - مسألة أجرة في مكتوبها أنها أجرة صحيحة جامعة لشرائط الصحة عارية عن الشرائط الفاسدة بأجرة هي كذا وكذا من الدراهم والغلة وكذا وكذا من التبن أحمالاً من أحمال الجمال ولم يوصف التبن بأكثر من هذا .

أجاب Bه يحكم بفساد هذه الأجرة ولا يمنع من هذا